العولمة وأزمة الدولة القومية في الفلسفة الغربية المعاصرة

Globalization and the crisis of the nation-state in contemporary Western philosophy

د. خن جمال / جامعة غليزان

د. عباس عبدالرحمان / جامعة غليزان

الملخص:

لعل ظهور العولمة سيشكل العامل الأبرز الذي دفع إلى التفكير في نهاية صلاحية الدولة القومية ومن ثم إمكانية تجاوزها إلى ما بعد الدولة الأمة، فالعولمة قسمت بطريقة غير عادلة الأدوار في العالم وبلا رحمة ،حيث هناك منتصر وهناك مهزوم مما يصعب عملية التفاهم والتبادل، وهذا التواصل المشوه يعود سببه إلى الدول الأقوى التي غلقت قنوات الحوار مع المهزوم، لذلك دعت العديد من النظريات الفلسفية والسياسية في مناسبات عديدة الديمقراطيات الليبرالية الغربية إلى ضرورة إعادة إنشاء قنوات للتواصل بدلا من تعطيله. إن العولمة في نظر هذه النظريات تمس بالتناسق الثقافي الوطني، وهذا الدور منوط بالأسواق العالمية ووسائل الإعلام الجماهيري حيث تؤدي هذه العناصر إلى توحيد النموذج الثقافي الأمريكي وجعله عالميا وهذا ما نلاحظه من غزو الأفلام والموسيقى والبرامج التلفزيونية وهيمنة اللغة الإنجليزية مما يعني عجز الدولة القومية التي يكمن الحل في تجاوزها إلى مستوى عابر للأوطان.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية – الدولة القومية – القانون – الدولة – الاقتصاد – المواطنة العالمية– دولة الرخاء.

Abstract:

Perhaps the emergence of globalization will constitute the most prominent factor that led to thinking at the end of the validity of the nation-state and then the possibility of overcoming it beyond the nation-state, because globalization divided in an unfair manner the roles in the world and without mercy, where there is a victor and there is defeated which makes the process of understanding and exchange difficult, and this distorted communication It is due to the strongest states that closed the channels of dialogue with the vanquished, and therefore many philosophical and political theories have called on many occasions Western liberal democracies to the necessity of re-establishing channels of communication rather than disrupting it. Globalization in the eyes of these theories affects the national cultural harmony, and this role is vested in global markets and the mass media, as these elements lead to the unification of the American cultural model and make it global, and this is what we observe from the conquest of movies, music, TV programs and the dominance of the English language, which means the inability of the nation-state in which the solution lies In transcending it to a transnational level.

Key words: democracy - the nation state - law - the state - the economy - global citizenship - the prosperity state.

مقدمة :

هل للدولة القومية مستقبل؟

سنحاول في هذه الورقة تناول مستقبل الدولة الوطنية حيث سنحاول رسم معالم هذه الدولة وما ينتظرها من تحديات جديدة في محاولة منا لمناقشة الدولة القومية في الماضي اذ سنتحدث عن المستقبل محاولين تشخيص واستنطاق المسائل الجديدة لمعرفة حدود صمود الدولة القومية في صيغتها القديمة. خاصة في ظل تزايد العدد الرهيب للمهاجرين نحو دولة الرخاء وما يترتب عنه من تداخل واصطدامات نتيجة التعدد الثقافي والديني واللغوي، فالعالم أصبح بتعبير صمويل هنتجتون "مختلف ولكن ليس بالضرورة أكثر أمنا "(صمويل هنتجتون ،1999،ص85.) مما يتطلب الإسراع في إيجاد حلول مناسبة لهذه المعضلة، فكيف تمت معالجة مشكلة الدولة القومية وهل لها مستقبل في خضم هذه الأحداث والتطورات؟

أ-الدولة والوطن: ان الدولة حسب التعريف المعاصر "هي عبارة عن مفهوم يحدده القانون له مرجعية مادية وهي السلطة الرسمية التي تستأثر بالسيادة الداخلية ومرجعية مكانية هي وجود إقليم بحدود واضحة وله أيضا مرجعية اجتماعية وهي مجموعة الأفراد المنتمين إلى أي شعب بالتعبير السياسي" *(تقوم هيمنة الدولة في أشكال القانون الوضعي، فالشعب هو المشرع للنظام القانوني الذي تسري صلاحيته في حدود إقليم الدولة ومن حيث المعنى السياسي "الوطن" و"الشعب" لهما نفس الامتداد لكن من وراء التعريف القانوني لكلمة الوطن فهي تؤدي أيضا معنى الجماعة السياسية التي تطبعها ملامح نشأة جماعية أو على الأقل لها لغة وثقافة وتاريخ مشترك ولا يصبح الشعب يمثل "وطن" من هذا المفهوم التاريخي إلا إذا نظرنا إليه من زاوية شكل حياة خاصة" أنظر الفصل الأخير من كتاب الاندماج الاجتماعي.

إن الدولة لا تكون ذات سيادة إلا إذا كانت قادرة على السهر على الأمن والنظام والحفاظ عليها داخل إقليمها وقادرة على الدفاع الفعلي على حدودها خارجيا، كما أن الدولة تحصل على وضعية العضو الفاعل في القانون الدولي عندما يعترف بها دوليا كعضو كامل القوة ومستقل داخل منظمة الدول وهذا ما يعني توفر سلطة كافية. لكن ما يهم كثيرا في مسار العصرنة في التصور المعاصر الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، أي التعيين الوظيفي لجهاز الدولة، حيث يرى هابرماس أن الدولة العصرية هي دولة الإدارة وفي نفس الوقت هي دولة الجباية. وهنا تضطلع الدولة في معظم مهامها بالوظائف الإدارية وتترك الوظائف الإنتاجية التي كانت بيدها في إيطار الهيمنة السياسية لقطاع اقتصادي، اقتصاد السوق الذي يختلف عن أجهزة الدولة.

يؤكد هابرماس أن هناك عاملان يشكلان الدولة هناك "السيادة المتصلة بسلطة الدولة والتي كان يجسدها الأمير ثم هناك التميز بين الدولة والمجتمع فظهرت نواة من الحريات الشخصية أعطيت للأشخاص في شكل تغلب عليه الطريقة الأبوية، إلا أنه مع الانتقال من سلطة العاهل إلى سلطة الشعب، فان حقوق الرعية قد تحولت إلى ما يسمى بحقوق الإنسان والموطن(J.Habermas,1998 ,p.121) "بمعنىأن هذه الحقوق تحولت إلى حقوق ليبرالية سياسية، وهذه الأخيرة تضمن إلى جانب الحرية الشخصية الحرية السياسية لكل فرد كفرد.

وللوطن وجهان عند هابرماس: وطن يرتضيه المواطنون والوطن الطبيعي ، أما الوطن الذي يرتضيه المواطنون هو مصدر إثبات الشرعية الديمقراطية، أما الوطن الطبيعي للمواطنين فهو يوفر الاندماج الاجتماعي، ويشكل المواطنون بوسائلهم الخاصة جمعية سياسية تضم رعايا أحرار ومتساوين ، بيد أن المواطنون قد وجدوا أنفسهم في جماعة تجمعهم اللغة والتاريخ المشتركين، ويرجع ازدهار الدولة الوطنية التاريخي إلى أنها استطاعت أن تعوض الروابط الطائفية للمجتمع مع بداية الفترة المعاصرة بروابط تضامنية توحد المواطنين، فالمكسب الجمهوري في اعتقاد هابرماس قد يتعرض هو كذلك لتبعات خطيرة عندما تصبح قوة إدماج المواطنين بعكس طبيعتها منحصرة في معطيات ما قبل سياسية لشعب طبيعي منحصرة في شيء بعيد عن نشوء الرأي والإرادة السياسيين الخاصين بالمواطنين أنفسهم.

هذا التحليل ينم عن فيلسوف عاش تجربة قاسية داخل مجتمع أنهكته الحروب لذلك عندما تقرأ لهابرماس لا تشعر بسعة اطلاعه ودرايته وإدراكه العقلي الدقيق بالأمور فحسب ،ولكنك تشعر كذلك بحضور التجربة المعاشة، فأفكاره ترمي إلى إبعاد شبح القومية الألمانية من خلال دعوته إلى دولة فدرالية ومواطنة دستورية ومنه الدعوة إلى فصل الدولة عن الأمة لأن مفهوم الأمة وما يحمله من مقومات هو الذي كان سبب في تغذية الفكر النازي واعتقاده بأنه ينتمي إلى الأمة الأفضل وهو الذي يلح دائما على الاستفادة من الكوارث السابقة، كما أنه يدعو إلى تحرر الهويات بدءا من الهوية الواحدة وتعدد الثقافات وكذلك الأديان حتى يكون العودة إلى الأمة القومية الألمانية أمرا مستحيلا لذا نستطيع القول أن هابرماس بفكره وتجربته في الحياة يريد أن يمحي آثار القومية الألمانية التي لم يعد فيها للخصوصية أي وجود أو ثقل .

لعل ظهور العولمة سيشكل العامل الأبرز الذي دفع إلى التفكير في نهاية صلاحية الدولة القومية ومن ثم إمكانية تجاوزها إلى ما بعد الدولة الأمة، فالعولمة قسمت بطريقة غير عادلة الأدوار في العالم وبلا رحمة ،حيث هناك منتصر وهناك مهزوم مما يصعب عملية التفاهم والتبادل، وهذا التواصل المشوه يعود سببه إلى الدول الأقوى التي غلقت قنوات الحوار مع المهزوم، لذلك دعت العديد من النظريات الفلسفية والسياسية في مناسبات عديدة الديمقراطيات الليبرالية الغربية إلى ضرورة إعادة إنشاء قنوات للتواصل بدلا من تعطيله. إن العولمة في نظر هذه النظريات تمس بالتناسق الثقافي الوطني، وهذا الدور منوط بالأسواق العالمية ووسائل الإعلام الجماهيري حيث تؤدي هذه العناصر إلى توحيد النموذج الثقافي الأمريكي وجعله عالميا وهذا ما نلاحظه من غزو الأفلام والموسيقى والبرامج التلفزيونية وهيمنة اللغة الإنجليزية مما يعني عجز الدولة القومية التي يكمن الحل في تجاوزها إلى مستوى عابر للأوطان.

ان عصرنا الحالي بعد الحرب العالمية الثانية يتسم بمميزات وصفات عديدة خاصة بعد الثمانينات، حيث يمكن وصف هذا العصر بعصر الحرب الباردة ونهاية الاستعمار وبناء دولة الرخاء في أوروبا، أما بخصوص الحرب الباردة فتميزت بإنهاء السباق نحو التسلح وخسارة وانهيار الاتحاد السوفياتي اقتصاديا، كما تميز عصرنا بنزع الاستعمار وحصول أغلبية دول العالم على استقلالها، أما التطور الثالث وهو بناء دولة الرخاء في أوروبا ،وهو وحده ذو منفعة حيث تطورت الديمقراطيات في أوروبا وتوسعت حقوق الإنسان للمواطنين إجتماعيا ناهيك عن التطور الصناعي ونمو التجارة العالمية وتحقيق الاستقرار إلى جانب تطور مذهل للدولة الدستورية القائمة على الديمقراطية. ومن ثم اختلفت التسميات و الأوصاف لهذا العصر بحسب هذه التطورات ،فوصفهو بسباوم عقود ما بعد الحرب بالعصر الذهبي، كما هناك من وصف العصر وسماه بعصر الأمركة بامتياز باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية خرجت المنتصر الوحيد اقتصاديا وعسكريا من الحرب العالمية الثانية، إلا أن بعد عام 1989 حدث هناك تحول من نوع آخر، حيث طفى إلى السطح مشاكل الفوارق الاقتصادية العالمية بين دول الشمال ودول الجنوب، واختلال التوازن البيئي والعولمة الرأسمالية التي تعد أكثر المشاكل خطرا اليوم ومن ثم أصبحت العولمة الاقتصادية تشكل تحديا سياسيا واقتصاديا للنظام الاجتماعي والسياسي الذي نشأ في أوروبا بعد الحرب، مما كشف عن عجز الدولة الأمة من القبض على هذه المشاكل . وستتجه الأنظار بعد هذه التطورات إلى بناء مؤسسات تتجاوز القوميات وهذا ما تجسد حسب هابرماس في التحالفات الاقتصادية مثل OPEC مما يسمح بالتعاون بشكل أكبر وكذلك الاتحاد الأوروبي وإنتاج وحدات سياسية كبرى.

لمعالجة أزمة الدولة القومية، لابد أن نعرج على الصفة الثالثة التي يتسم بها العالم الحديث والتي تراها النظريات المعاصرة أنها وحدها ذات منفعة ألا وهي دولة الرخاء في أوروبا. إذ أن هذا المشروع المتعلق بدولة الرخاء "يحمل في ذاته التناقض بين الهدف والمنهج فهدفه هو تأسيس أنماط وحياة مبنية على المساواة كان عليها في الوقت نفسه أن تطلق تلاعب لتحقيق ذاتي فوري وفاعلية ذاتية، ولكن هذا الهدف لا يمكن بلوغه كما يبدو عن طريق تحقيق قانوني إداري مباشر للبرامج السياسية ،فخلق أنماط حياة أمر يثقل كاهل السلطة".)يورغن هابرماس، 2002 ،ص.108.)

يمكن التأكيد في هذا الصدد أن المجتمعات الحديثة تحوز ثلاثة مصادر تشبع بها حاجاتها وإنجازاتها هي المال السلطة والتضامن، ومن ثم وجب على سلطة الربح التي يحوزها التضامن الاجتماعي أن تثبت ذاتها في وجه سلطة المال وسلطة الإدارة.كما يمكن تحديد ما يسميه هابرماس "بالحلبات" وهي ثلاث الأولى هي حلبة النخب السياسية وهي لا تكاد تعرف بقراراتها في جهاز الدولة وتأتي تحتها الحلبة الثانية وهي مجموعة مجهولين وعاملين جماعيين يدخلون في تحالفات ويضبطون طريق وسائل الإنتاج ووسائل المواصلات ولهم سلطة اجتماعية تثبتهم وهي قليلة الوضوح ثم تأتي أسفلها حلبة ثالثة تحدد فيها تيارات تواصلية يصعب القبض عليها؛ وتمثل شكل الثقافة السياسية وهي متنافسة فيما بينها بواسطة تحديدها للواقع وهنا تتم التحولات في نزعة روح العصر، ولخلق التوازن وتغليب الكفة لصالح المصلحة التضامنية يجب تعبئة الحلبة السفلى ضد الحلبتين الأولتين حيث الكفاح ضد فساد أساليب الحياة وهذا ما يتمثل في الحركات الإقليمية والحركات البيئية والنسوية وطبيعة الصراعات بينها غالبا ما تكون خفية ومتخفية، ويمكن أن تستغل هذه الصراعات لتدخل في تواصل تشكيل أراء عامة مستقلة ،ويمكن الاشارة هنا إلى نشأة نظم على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية، تمكن من الحكم بعيدا عن الدولة القومية كما تعوض فقدان قدرة الدولة القومية على التصرف في بعض الحقول الوظيفية. وهذا ما ينطبق في المجال الاقتصادي على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أما في الحقول الأخرى فينطبق على منظمة الصحة العالمية والهيئة النووية الدولية والوكالات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، فهذه المنظمات تلعب دورا لا يمكن للدولة القومية أن تؤديه.

ب- إمكانية التجاوز:

لا بأس أن نعرج أولا على مفهومي الدولة والأمة ، "كلمة Natio كانت تعني عند الرومان آلهة الولادة والأصل وتدل الأمة Nation مثل الجنسGens دور"الشعب Populas "بعكس المدينة Civitas على شعوب ليست منظمة بعد في اتحادات سياسية وكثيرا ما تدل على شعوب متوحشة أو "بربرية" أو "وثنية" فالأمم بحسب هذا الاستعمال اللغوي الكلاسيكي جماعات أصل مندمجة جغرافيا بواسطة المسكن والجوار وحضاريا بوساطة الاشتراك في اللغة والعادات والتقاليد، لم تندمج سياسيا بعد في تنظيم رسمي".)يورغن هابرماس، 2002 ،ص. 186(. ثم تحول معنى الأمة مع الثورة الفرنسية من مجتمع ما قبل سياسي إلى صفة بناءة للهوية السياسية التي لمواطني الكيان الديمقراطي... وأتت عل سبيل المثال كلمة رينار الشهيرة "إن وجود الأمة هو تصويت يومي في سياق مضاد للقومية".)يورغن هابرماس، 2002 ،ص. 187.)

أما لالاند فيحدد مفهوم الأمة nationفي معجمه بأنها "جماعة من البشر المتحدين سياسيا.عمليا واداريا"وهكذا فإن أمة المواطنة لا تتحدد هويتها في المبادئ والأصول الأثنية الحضارية المشتركة بل في ممارسة المواطنين الذين يمارسون حقوق المشاركة والتواصل والديمقراطية.

يبدو أن العديد من النظريات المعاصرة أصبحت مقتنعة بنهاية صلاحية التعريف الكلاسيكي للأمة ، وحديثها عن إمكانية التجاوز دليل قاطع على ذالك خصوصا تلك النظريات المولعة بالفلسفة الكانطية ، ومدى قدرتها على تقديم الحلول للأزمات الراهنة وفي مقدمتها أزمة الدولة الأمة، لذلك جاء تصورها لإمكانية تجاوز الدولة الأمة مثقلا بالمفاهيم الكانطية ، فلم يعد ما يربط المواطنين العرق واللغة والدين بقدر ما يربط بينهم الأخلاق والقيم .إن الدولة الأمة بالمفهوم الإثني تمنح فيها المواطنة لإعتبارات ما قبل سياسية ، وهذا التماهي بين الدولة والأمة أبرز فشله من خلال التجربة النازية العنصرية لذا وجب الفصل بين الدولة والأمة والمرور إلى مواطنة ما بعد قومية أو ما بعد تقليدية كما يسميها البعض، ويتم ذلك "باستبعاد الحجج التاريخية التي تنادي بالعودة إلى المفهوم التقليدي للمجموعة الألمانية"(أندريه لالاند، 2001.،ص853.) والمواطنة الدستورية تكون هي الخط الفاصل بين دعاة الشرعية التاريخية والشرعية السياسية الديمقراطية وهذا ما نجده عند يورغن هابرماس وكذلك كارل ياسبرس الذي يقول: "تاريخ الدولة الوطنية شارف على النهاية، ما يمكن أن نأتي به باعتبارنا أمة كبيرة هو الوعي بالوضعية الدولية أي فكرة الدولة القومية تعتبر اليوم شقاء أوروبا وشقاء كل القارات(J.Habermas, 1990, P. 321)."

لا شك أن تجربة تجاوز الدولة الوطنية عاشتها أوروبا مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ولا تزال مستمرة الى يومنا هذا ومن ثم يمكننا التساؤل هل تمكنت أوروبا من تحقيق هذه التجربة ؟ وكيف يمكن أن تحل الدولة الجديدة محل الدولة الوطنية ، وما هو الأساس الذي ستتحقق به هذه الدولة ؟ وما هو الدور الذي يلعبه الاقتصاد في ذلك ؟ وهل أصبحت أوروبا بحاجة إلى دستور؟

ج- المواطنة الأوربية بديلا للدولة القومية:

يرى هابرماس أن الوضعية الراهنة للوحدة الأوروبية تبقى من وجهة نظر السياسة الدستورية تتضمن تناقضا فمن جهة تعد الوحدة الأوروبية منظمة دولية بدون دستور وهي قائمة على معاهدات من اختصاص القانون الدولي، ومن هذا المنطلق فان هذه الوحدة الأوروبية لا تشكل دولة من مفهوم "الدولة الدستورية المعاصرة" التي تمتلك السيادة الداخلية والخارجية، غير أن ما يلاحظ هو تدخل الهيئات الأوروبية في الشؤون الداخلية للدول الأصلية وهذا ما يحذر منه هابرماس ، بمعنى تقليص مجحف لسلطات الدولة القومية لهذا الحق الأوروبي، ففي نظره أن النقصان الديمقراطي لم يتم تعويضه، بل زادت حدته من خلال تقليص مهام الدولة للمسألة ويعتمد هابرماس في هذه المسألة على التحذير الذي قام به الفيلسوف غرايم.

ولقد تساءل هابرماس في كتابه الاندماج الجمهوري حول مسألة تجاوز الدولة القومية ما إن كان هذا التجاوز هو مجرد إلغاء أم بديل؟ حيث يعتقد في إجابته عن هذا الإشكال أن مسألة تجاوز الدولة القومية عبارة يكتنفها الغموض فلو عدنا إلى التعبير ما بعد المعاصر نجد أن نهاية الدولة القومية تعني في نفس الوقت نهاية مشروع الحرية المدنية لارتباطهما الوثيق ببعضهما البعض، لذلك يعتقد هابرماس بأنه ليست الدولة الوطنية وحدها هي التي تلفظ أنفاسها الأخيرة بل كذلك هناك احتضار لشكل الأناسة السياسية بأكمله، حيث وجد المواطنون أنفسهم في عالم تتخلله شبكات غير معينة، وفي هذا العالم كان من الضروري لهؤلاء المواطنون أن يختاروا وفق خيارات مرتبطة برغباتهم وبين بدائل ينتجها النظام القائم، وفي هذا العالم ما بعد السياسي ظهرت الشركة العالمية بمثابة نموذج نشاط.

لنعود إلى مسألتنا الأولى حول السّجال الذي دار بين هابرماس وغرايم بخصوص الاتحاد الأوروبي أو الوحدة الأوروبية، حيث ناقش هابرماس في إيطار سجالاته المعروفة مع باقي الفلاسفة سواء كانوا حداثيين أم بعد حداثيين، أنوارين أو ناقدين للأنوار، حيث يدخل هذه المرة في سجال مع غرايم في المسألة المتعلقة بالوحدة الأوروبية،ويمكن تلخيص اعتراضات هابرماس على غرايم في النقاط التالية.

1- لقد أشار غرايم إلى النتائج الخطيرة التي تحدث عندما تتحول الوحدة الأوروبية إلى دولة فدرالية ذات دستور ديمقراطي عندما يتعذر على المؤسسات الجديدة من أخذ مكانها، ففي غياب مجتمع مدني قادر على تشكيل شبكة في أوروبا وفي غياب فضاء سياسي أوروبي وفي غياب ثقافة سياسة مشتركة، وكل هذه العوامل ليس من المستبعد أن تدفع القرار الأوروبي بالمسارات الخاصة بتشكل الرأي والإرادة على المستوى الوطني إلى أن تتعزز وتتطور ويكون لها قوة، وهذا ما يبدو لهابرماس ممكن جدا ،كما أن غرايم يرى أن الوحدة الأوروبية هي ضرورة وهيأة يجب تقبلها وهذا ما يؤدي بنا إلى الأخذ ببعض الاستنارات التي يجب أن نعيش في ظلها،غيرأن غرايم لا يعطي الأسباب التي بواسطتها يبقى علينا أن نتقبل هذه التجريدات من الناحية السياسية فالخطر الكبير حسب تعبير هابرماس سيأتي من تحرير الشبكات والأسواق المعولمة حيث يفضي هذا التحرير إلى تشتيت الوعي العمومي، وفي غياب مؤسسة قوية سياسية تحد من آثار هذه الشبكات النظامية فإننا سنكون أمام حتمية الإمبراطوريات القديمة التي ستظهر من جديد داخل الحداثة الاقتصادية ذات الحركة العالمية في العولمة.

2- يلاحظ هابرماس أن غرايم ظل يرفض الدستور الأوروبي لأنه في اعتقاده لا يوجد شعب أوروبي لحد الساعة، وفي نفس الوقت هو ينطلق من مقدمة أولية، متظمنة في قرار المجلس الدستوري الفيدرالي الخاص بفكرة الشرعنة الديمقراطية لدولة تتوزع بشيء من انسجام الشعب السياسي، كما أن غرايم يرفض فكرة شميت كارلKarl shmittالمتعلقة بالانسجام العرقي التي ترى ان "الشروط الديمقراطية في هذه الحالة ليست منبثقة من الشعب بل من المجتمع الذي يأمل أن يتشكل في وحدة سياسية ، غير أن هذا الرأي يرفضه هابرماس لأنه لا يعطينا التفسير للهوية الوطنية . ولقد رد غرايم على اعتراض هابرماس بأن هوية الوطن المتشكل من المواطنين، يمكن أن يكون لها مقومات أخرى غير المقومات العرقية لكن هابرماس يرى من الضروري أن لا تكون لها أساس آخر ما دام من الضروري لمسارات الديمقراطية أن تتعهد بتوفير الاندماج الاجتماعي الغائب في مجتمع متعدد ما زال يزداد التمايز فيه.

يشترط هابرماس المرور عبر فضاء أوروبي وانتخاب برلماني أوربي شرعي حتى يتحقق هذا الاتجاه ويحقق الشرعية الخاصة به ومن ثم يمكن له اكتساب صفة الدولة والجماعة السياسية الحقيقية ولتحقيق ذلك حسب رؤية هابرماس أن ثمة حاجة إلى دستور أوروبي من وضع المواطنين الأوروبيين ويتم التصويت عليه في استفتاء أوروبي عام يشارك فيه كل مواطنين الاتحاد الأوروبي.

وفي كتابه الماضي مستقبلا الصادر عام 1992 حاول هابرماس عرض الجانب التطبيقي لأفكاره السوسيولوجية حيث سعى لربط مشاكل العالم المعاصر كحرب الخليج وتوحيد أوروبا والعولمة والمواطنة والتعدد الثقافي بإشكالية التواصل العقلاني الذي يرى فيه المخرج الوحيد لتغيير العالم ونظامه الدولي سلميا، حيث عن طريق التواصل يستطيع المجتمع الغربي مراجعة نفسه والتعلم من الثقافات الأخرى وذلك عبر التفاهم والحوار والتواصل مع الآخرين بدلا من إساءة فهمهم ومن ثم تجاوز المركزية الغربية الأوروبية عن طريق الروح الأوروبية نفسها، فالعقلانية هي الروح الأوروبية حسب هابرماس وهذا ما تعلمه من معلمه كانط حيث يقول في هذا الصدد "على أوروبا أن تستخدم إحدى قواها وأعني هنا قوة نقدها الذاتي الكامن وقدرتها على التحول الذاتي من أجل أن تلائم نفسها على نحو أكثر راديكالية من ذي قبل مع الآخرين والغرباء وسوء الفهم وهذا هو نقيض المركزية الغربية لكن نحن لا نستطيع أن نتغلب على المركزية الأوروبية إلا انطلاقا من الروح الأوروبية الأفضل" (جيوفاني بورادوري،2013، ص. 10)

إذن يمكن القول أن هابرماس في المجال السياسي أقلقته مجموعة من الأسئلة تتمحور إشكاليتها حول أزمة الدولة القومية المعاصرة، وضعف سلطتها مما أربك وظيفتها ودورها المعروف حيث تغير دورها وأصبح خاضع للاقتصادي الذي أصبح يوجه السياسي ويصنع الحدث وهو صاحب القرار، أما السياسي فهو مجرد تابع وخاضع لما يقرره الاقتصادي.ويعتبر كتاب هابرماس ما بعد الدولة الأمةaprés létat nationبرنامجا لإيجاد الحلول لهذه الأزمة ، إذ يحاول فيه تصور مستقبل الدولة في ظل هذه التطورات الحاصلة وبالخصوص ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى جانب كتب ومؤلفات أخرى مثل التجمعات ما بعد الوطنية، دراسات سياسية ثم الدولة الأمةوضغط العولمة،حيث يستعيد هابرماس في كتابه ما بعد الدولة الأمة تفاؤليته المعروفة إذ سيركز في فصله الأول على كيفية استخلاص الدروس من كوارث القرن 20 لا سيما الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى جانب الحرب الباردة ليؤكد أنه "كان يجب انتظار نهاية كوارث الحرب العالمية الثانية واستنفاذ طاقة النزعة القومية لكي تتمكن دولة الرعاية من تهيئة التعارض الطبقي وأن تغير الوضع الداخلي للمجتمعات المتطورة .((J.Habermas,1996,P.34 "فهذه الكوارث خلفت مشاكل عديدة تعاني منها البشرية اليوم كالفقر والجوع واللاعدل والانحباس الحراري والأخطار النووية وهذا ما يعبر عن عجز الدولة الوطنية في التعامل مع هذه المشاكل الجديدة كما أنها لم تقدر "على التحكم فيها على المستوى الوطني بالنظر إلى حجمها وشدتها ..(J.Habermas, 2003,P. 58) هذا إلى جانب

أهم سمة يتميز بها عصرنا والتي لم يعرف مثلها من قبل وهي ثنائية التجارة العالمية التي ترتب عنها ولادة منظمات عالمية وما صاحبه من قلق مبرر فيما يتعلق "بالتمثيل الديمقراطي داخل هذه المنظمات التي أصبحت تلعب دورا هاما على المستويين المحلي والعالمي (J.Habermas,2003,P132)

الخاتمة:

في ظل هذه الظروف الطارئة يمكن تصور حلين أساسيين الأول على المستوى القاري بتوحيد أوروبا سياسيا على أساس وطنية دستورية وكآلية اندماج تحل محل القومية، حيث يتم التخلص من الطريقة الكلاسيكية للاندماج الاجتماعي القائم على أساس عرقي وثقافي واعتماد الديمقراطية كوسيلة لتوحيد المواطنين مما يسهل عملية التعامل مع التعددية الثقافية. أما الحل الثاني فهو عالمي وذلك بإرساء نظام يتم من خلاله الانتقال من القانون الكلاسيكي الدولي يرعى حقوق الأفراد وسيعمل كلا النمطين سواء القاري أو العالمي على إعادة التضامن بين المواطنين وإيجاد أساس متين لشرعية الدولة القومية والقضاء على الاختلالات الاجتماعية التي لم تعد الدولة القومية قادرة على ضبطها ومن ثم وجب "العمل على إعادة تنظيم العالم المعيش بحيث يجب على المواطنة أن تكون قادرة على خلق تضامن اجتماعي متجدد على صعيد كوني يكون أكثر تجريدا ويؤكد اعترافه بالاختلافات المميزة للمجتمعات المعاصرة .(J.Habermas2003,P. 83 "فلا يمكننا التصدي للزحف الشامل للعولمة بصورة عقلانية إلا إذا كانت لنا القدرة على تطوير أشكال الديمقراطية للمجتمع داخل الدولة الأمة.

قائمة المراجع:

1- أندريه لالاند،(2001) الموسوعة الفلسفية،تر: خليل أحمد خليل،المجلد الأول، منشورات عويدات، ط2. بيروت،باريس.

2- هابرماس يورغن ،)2002 (،الحداثة و خطابها السياسي،تر: جورج تامر،دار النهار للنشر ، ط1 بيروت.

3- عادل البلواني، (2014)،النظرية السياسية لهابرماس البلواني ،افريقيا الشرق،ط1،الدار البيضاء.

4- صمويل هنتجتون ،(1999)،صدام الحضارات،تر،مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،ط1،ليبيا.

5- بورادوري جيوفاني،(2013)،الفلسفة في زمن الارهاب،حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا،تر:خلدون النبواني،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،ط1.

6-Habermas J (1990)Ecrits politique,Tr christian bouchindhomme et rainer rochlitz, édition,Cerf.

7-Habermas. J, (1996), la Paix perpétulle .(le bicentenaire d' une kantienne ,tra de l'allmand par : rainer rochlitz ,les éditions : du cerf,paris,.

8-Habermas. J, (2003) ,Après l'état nation, , une houvellecon stellation , politique,Tr ; raiher rochitz,ed . fayad , paris

9-Habermas.j-(1998) , L'Intégration, républicaine ; essais de théorie politique, Tr ; Rainer Rochlitz.- Fayard.